

## نص الرسالة التي وجهها الاتحاد اللبناني الكندي لحقوق الإنسان إلى الأمين

### العام للأمم المتحدة السيد كوفي أنان حول قضية اعتقال أفراد

#### القوات اللبنانية في بيروت

تورنتو في ١٠/٧/١٩٩٨

حضرة السكرتير العام للأمم المتحدة السيد كوفي أنان المحترم

تحية وبعد:

إن الاتحاد اللبناني - الكندي لحقوق الإنسان يعبر عن بالغ قلقه للتوقيفات الأخيرة التي طالت خمسة عشر مواطناً لبنانياً متهمين بالقيام بتفجيرات ضد النظام القائم والقوات السورية المتمركزة في لبنان ... إن قلق الاتحاد نابع من الوقائع التالية :  
إن حملة سياسية منظمة رافقت التوقيفات قام بها الحكم اللبناني وباقي حلفاء سوريا في لبنان. هذه الحملة ما زالت مستمرة وهي تدين الموقوفين حتى قبل تعيين موعد محاكمتهم.

إن الفقرة الثانية من البند الرابع عشر من الاتفاقية العالمية للحقوق المدنية والسياسية ينص على أن " كل إنسان متهم بجريمة جنائية له كامل الحق بأن يعتبر بريئاً حتى تثبت إدانته بطريقة لا يرقى إليها الشك وبحسب القوانين المرعية"  
إن لجنة حقوق الإنسان أكدت على حق الإنسان بأن يعتبر بريئاً حتى إثبات العكس، " وأن أمر إثبات الإدانة يقع على عاتق الادعاء العام وللمتهم دائماً حق الإفادة من عامل الشك."

٢- إن عملية القبض على المتهمين وحجزهم لم تتم بحسب القوانين المرعية بل خلافاً لبنود قانون الإجراءات الجنائية اللبناني الذي تتم بموجبه التوقيفات. إن عمليات الاعتقال قامت بها عناصر من الجيش اللبناني علماً أن هذه العناصر ليس لها الحق القانوني أو السلطة لاعتقال أي متهم مدني .

٣- تلقى الاتحاد معلومات موثقة من أن المتهمين يتعرضون للتعذيب عند استجوابهم، وهذا أمر مخالف للبند السابع من الاتفاقية العالمية لحقوق المدينة والسياسية ICCPR ، وهو مخالف أيضاً للمادة ٤٠١ من قانون العقوبات اللبناني التي تمنع منعاً باتاً التعذيب أو أي معاملة تحط من قدر أو إنسانية المتهم . علماً أن متهمين في السابق كانوا قد توفوا تحت التعذيب منهم فوزي الراسي الذي مات تحت التعذيب في ٢٢ أيار ١٩٩٤ .

حضرة السكرتير العام، إن الاتحاد اللبناني - الكندي لحقوق الإنسان يتمنى على هيئة الأمم المتحدة التدخل وتعيين أفراد منها بصفة مراقبين لتأمين الأمور التالية :  
١- استجوابات، وتحقيقات خالية من التعذيب ومن أي أمر يحط من كرامة الإنسان .

٢- انه ومطابقة للبند الثاني عشر من شرعة حقوق الإنسان الذي ينص على أن أي اعتراف يؤخذ تحت وطأة التعذيب لا يمكن أخذه بعين الاعتبار في أي محاكمة أو أي إجراء قضائي آخر .

٢- محاكمة نزيهة يحضرها مراقبي الأمم المتحدة لتأمين مطابقتها للمقاييس الدولية التي نصت عليها ال ICCPR والبنود الأساسية لاستقلالية القضاء .  
انه في حال حصول اعتقالات اخرى، تأمين مراعاة الأصول والضمانات التي ينص عليها القانون الجنائي اللبناني، والمعايير الدولية المختصة .

٣- تأمين محامين وأطباء بأقصى سرعة للمتهمين وترتيب زيارات دورية من ذويهم.

حضرة السكرتير العام إن تدخل الأمم المتحدة قد يعني الفارق بين الحياة والموت، وبين محاكمة عادلة وأخرى مزورة. علماً إن أي محاكمة للمتهمين الحاليين، ولكل متهم غيرهم في ظل النظام الحالي في لبنان لا يمكن أن تكون عادلة، حيث

أن أي انتقاد أو معارضة للوجود السوري العسكري في لبنان هو عمل انتحاري خطير.

إن التقرير الأخير لوزارة الخارجية الأميركية المختص بحقوق الإنسان في لبنان نص على الآتي: " إن علاقة النظام اللبناني مع سوريا لا يعكس إرادة شريجة كبيرة من الشعب اللبناني " وجاء في التقرير نفسه " إن وضع حقوق الإنسان في لبنان ما يزال في تدهور، إن من ضمن الإجراءات التعسفية التي تقوم بها الدولة اللبنانية اعتقال خصومها السياسيين المعارضين لسياستها وللوجود السوري العسكري في لبنان".

نظرا" للأسباب المدونة أعلاه يطلب منكم الاتحاد اللبناني - الكندي لحقوق الإنسان التدخل السريع والحاسم، كما فعلتم في السابق في الكثير من أنحاء العلم للضمان والتأكيد على إن كرامة الإنسان هي فوق كل اعتبار أو سياسة، وأن كل إنسان وفي أي مجتمع كان يستحق محاكمة عادلة مهما كانت الجريمة المتهم بها.

وأخيرا" حضرة السكرتير، إن الاتحاد اللبناني-الكندي لحقوق الإنسان يشكركم على الاهتمام الذي أبديته , وتبديه نحو لبنان ماضيا" وحاضرا" ومستقبلاً. ونتمنى أن يعود لبنان إلي سابق عهده، منارة للحرية في الشرق الأوسط بسعيكم وسعي جميع أصدقائه وأبنائه .

ادمون الشدياق

مسؤول لجنة الإعلام في الاتحاد اللبناني - الكندي لحقوق الإنسان

تورنتو - كندا .